وقد سمّاها حالة من كان يظن اي يظن مشتبه لرأي والسامع وهو
اولى من جعله حالا من الظن اي نظن الظن مشتبها بالمرئي والمسموع الصفوي
ثم قوله الذي يظن الخ المتبادر ان الوصف الكاشف معناه عين
معنى الموصوف والمفهوم من كلام السيد ان هذا الوصف ليس عين
معنى الموصوف بل لازمه فلا يكون كاشفا الا ان يقال المراد بالكاشف
الموضح ولو باللازم **قوله** وفي عرف النحاة النحاة جمع ناح من نحى ينحوا
اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه تأمل **قوله** التخصيص عبارة الخ قال
السيد الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور
فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونظايره فلا يكون جاريه في قولنا عين
جارية صفة مخصصة ومنه يتمحل فيحمل الاشتراك وعينت معنى
واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك
المعنى انتهى وعلى الاول يخرج مثل هذا الوصف عند النحاة عن
المخصص والموضح جميعا **قوله** بسبيل الاشتراك في النكرات اي كان
النكرة موضوعا للمفهوم الكلي فقط الظاهر لان في المفهوم الكلي اشتراكا
حقيقة وان كان موضوعا للفرد مما فيه اشتراك على سبيل البدل
لصدقه على كل فرد على البدل اذ لا تعيين في مفهوم النكرة بحيث يمنع
الاشتراك لان التعيين الذي فيه بمعنى انه فرد الرجل لا فرد غيره
لا بمعنى انه معين متشخص للمخاطبين **قوله** والتوضيح عبارة
عن رفع الاحتمال في المعارف لا يتاتى في المعرف بلام الجنس لان
مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه
لا يوضحه بل يخصصه كالنكرات ولا في المعرف بلام العهد الذهني
لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه للتخصيص لا للتوضيح
فالمراد بالمعارف ما عدا هذين **قوله** حيث يتعين اقتضى انه
لا يكون مصحح الا انما ينفي التخصيص وفيه نظر وكتبنا ايضا قدس سره
ما نصه والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون

قوله والتوضيح

المخاطب

٧٢

المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف **قوله** والا لكان الوصف مخصصا
فلم لم يرد ان يكون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم
ونحوهما اذ الظاهر ان لا مانع في امثال هذه الاعتبارات بل ارادته
اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح ان المراد المعاني المذكورة **قوله**
او لكونه توكيد النفس الخ ليس المراد التاكيد الاصطلاحي لا اللفظي ولا
المعنوي بل المراد المقدر قاله الصعوي **قوله** وقد يكون الوصف
لبيان المقصود الفرق بين هذا والصفة الكاشفة ان الغرض هنا
بيان احد المحتملين للفظ او المحتملات بان يحتمل اللفظ معنيين
فاكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما في الدابة
في المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود
به ايضاح المعنى لا بيان احد المحتملات قاله عيسى **قوله** من
خواص الجنس اي ولا يختص الفرد **قوله** لبيان ان القصد منهما الى
الجنس دون الفرد توجيهه ذلك ان النكرة في سياق النفي تفيد
العموم لكن يجوز ان يراد هنا دواب ارض واحدة وطيور جو
واحد فيكون استغراقا عرفيا فذكر وصف نسبته الى جميع دواب
اي ارض كانت وطيور اي جو كان على السواء فاتضح ان الاستغراق
حقيقي يتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طاير من
طيور الافاق والاقطار المختلفة فظهر بذلك معنى زيادة التعميم
والاحاطة ويرد على ذلك ان النكرة المفردة في سياق النفي تدل
على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم امثالكم لان كل فرد
لا يكون امما وكذا ان اريد بها كل نوع نوع لان كل نوع امة
واحدة لا امم وجوابه انها محمولة هنا على المجموع من حيث هو
مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر وله ايضا ما نصه
لم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس بمحتمل
نفيه هنا اصلا لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من

قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود

Copyright @ King Saud University